الملف الاقتصادي الأسبوعي: «بعد احتدام أزمة القروض وعجز الشركات عن السداد.. قطار الشركات إلى أين؟!»

نجحت في بعض الشركات وفشلت مع أخرى

إعادة جدولة الديون.. حلول ذاتية للخروج من عنق الأزمة

إعداد: شريف حمدي ـ محمود فاروق ـ عمر راشد ـ منى الدغيمي
عاطف رمضان ـ محمد البدري ـ أحمد يوسف

منذ بداية ظهور تبعات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المحلي في منتصف 2008، تجلت المشاكل التمويلية التي احاطت بالشركات في مختلف القطاعات وتحديدا في قطاع الاستثمار خاصة مع عدم التدخل الحكومي لمساعدة الشركات إلا من خلال الدخول تحت مظلة قانون الاستقرار المالي، ما دعا جميع الشركات للبحث عن حلول ذاتية للخروج من عنق الأزمة. وبدأت الشركات في الدخول في مفاوضات ماراثونية مع البنوك والجهات الدائنة محليا وعالميا من اجل اعادة هيكلة الديون قصيرة الأجل، ولاتزال المحاولات والجهود المضنية تبذل من مجالس ادارات الشركات لإنهاء المفاوضات بتوقيع عقود هيكلة ديونها، ورغم ذلك لم ينجح سوى القليل من الشركات في ذلك.

ومن ابرز الشركات الكويتية التي نجحت في توقيع عقود إعادة هيكلة ديونها شركة بيت الاستثمار الخليجي (جلوبل) والتي كانت أول شركة محلية تنجح في اعادة جدولة ديونها البالغة 1.7 مليار دولار مع 53 بنكا، وذلك على مدار 3 سنوات وذلك في اكتوبر 2009، وبعد فترة طويلة من التفاوض نجحت بعض الشركات في توقيع عقود اعادة هيكلة ديونها بالفعل مثل الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار «كفيك»، حيث نجحت في جدولة ديونها البالغة 145 مليون دينار مع 22 بنكا، وكذلك نجحت شركة المدينة للتمويل والاستثمار في اعادة جدولة 45 مليون دينار من أصل 50 مليون دينار قبل اسابيع قليلة، كما نجحت شركة عقارات الكويت في اعادة جدولة 30 مليون دينار، وكذلك اعلنت شركة صروح للاستثمار عن جدولة ديون بقيمة 10 ملايين دينار في البحرين. ولايزال الكثير من الشركات الكبيرة في السوق المحلي تبذل كل ما لديها لتكليل جهودها بتوقيع عقود اعادة الهيكلة مع البنوك الدائنة ومنها على سبيل المثال لا الحصر مجموعة عارف للاستثمار، وأعيان للاجارة والاستثمار، والأولى للاستثمار، ونور للاستثمار.. وشركات اخرى اعلنت مرارا وتكرارا أنها وضعت اللمسات النهائية لإعادة جدولة ديونها، غير انها لم تصل الى المحطة الأخيرة في المفاوضات.. ونظرا لأن المهمة شاقة وهناك كثير من العوامل التي توثر فيها بشكل مباشر فكثير من المفاوضات عادت الى المربع الأول بعد ان اوشكت على الانتهاء.

«المركزي» و«البورصة» للشركات: ماذا فعلتم بزيادة رؤوس أموالكم وأين سيتم استغلال الزيادة الجديدة؟

تطرح الجهات الرقابية المتمثلة في بنك الكويت المركزي وإدارة البورصة جملة من الاستفسارات على الشركات التي تتجه الى طلب زيادة رأسمالها لإطفاء خسائرها وتطلب الإجابة عنها بشفافية مطلقة، حيث تقف أمام تلك الشركات تحديات كبيرة قد تكون كفيلة بتغيير مسار القطاع بعد سنوات الطفرة، خصوصا الشركات حديثة التأسيس والتي لم تفلح حتى الآن في اقناع المستثمرين بما لديها من امكانات، نظرا لقصر عمر بعضها، أو لاسباب ترجع إلى عدم جودة ملاءة بعض هذه الشركات، وتبدو المشكلة الحالية عدم تمكن الشركات الاستثمارية الخاضعة لرقابة البنك المركزي التي يتجاوز عددها 99 شركة من الحفاظ على قاعدتها الرأسمالية سليمة، وتوفير مصادر دخل متكرر يكفيها لصمودها في وجه الأزمة.

في هذا السياق قالت مصادر مراقبة ان هناك 5 تساؤلات تطرحها الجهات الرقابية على الشركات الراغبة في زيادة رأسمالها وهي:

1ـ اين سيتم استغلال أموال الزيادة، وماذا فعلتم بالزيادة السابقة؟

2ـ ما مستقبل الشركة خلال السنة المالية المقبلة وما حجم العوائد المتوقعة؟

3ـ هل هناك توسعات سواء في السوق المحلي أو الخارجي وما جدواها في ظل هذه الأزمة؟

4ـ هل ستتمكن الشركة من تحقيق عوائد جيدة وتقديم خدمة للمساهمين جديدة؟

5ـ ما قيمة الأصول لديكم وما قيمتها المتوقعة بعد الزيادة خلال سنة مالية كاملة؟

تلك هي الأسئلة الخمسة التي تطلبها الجهات من الشركات وذلك حرصا منها على سلامة أموال المساهمين والحفاظ على حقوقهم خاصة للشركات الاستثمارية التي خسرت أجزاء من رؤوس أموالها جعلتها تتجاوز الخطوط الحمراء من قبل «المركزي»، وهو انخفاض رأس المال عن 15 مليون دينار وهو الشرط الأساسي في إنشاء الشركات الجديدة، ما جعل طلبات الجهات الرقابية تزيد من حدة أسئلتها وتذهب بها يمينا ويسارا للوصول الى الحقائق حتى لا يتعرض القطاع المالي لهزات عنيفة.

وهنا تقول مصادر ان كل شركة عليها ان تبادر الى مساعدة نفسها، واتخاذ جملة من الإجراءات الأكثر فاعلية التي تتناسب معها، مبينة الى انه لا يمكن ان تبقى كل الأوضاع على ما هي عليه كما هي وقت الرواج والشدة، فيجب اتخاذ قرارات حاسمة بالتخلي عن أصول جوهرية وثمينة وإنقاذ الشركة ومن ثم العودة لبناء اخرى.و مصارحة المساهمين بمنتهى الشفافية وتعريفهم بواقع ومستقبل الشركة حتى يمكن لهم ولغيرهم التفكير بالمساعدة وترسيخ المصداقية والشفافية والابتعاد عن التغرير بصغار المستثمرين ويجب التنازل والتخلي عن بعض المكتسبات التي كانت تعتبر حقا وقت الرواج لاسباب ليست كلها مقنعة، لكن في وقت الأزمة يجب تطويع واتخاذ كل الإجراءات التي تنقذ المؤسسة كما يجب إعادة النظر في التكاليف والأعباء التي كانت تتحملها موازنات الشركة تحت مسميات مختلفة، والتي من شأنها ان ترهق الموازنة حاليا، بما في ذلك نفقات الاستشارات والعمولات التي توزعت ذات اليمين وذات اليسار.

الاندماج في زمن الأزمة.. بين الرفض والاضطرار

في ظل عجز كثير من الشركات المتعثرة عن سداد التزاماتها تجاه الدائنين وعدم وجود خيارات كثيرة للخروج من هذا النفق المظلم الذي يهدد كثيرا من الشركات ذائعة الصيت داخل وخارج الكويت، بدأت بعض الشركات تفكر في خيار الاندماج كأحد الحلول التي نادى بها محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم الصباح بأن تنظر الشركات في الاندماج لمواجهة اثر الأزمة المالية العالمية التي شكلت واقعا جديدا يستوجب على الشركات الكويتية العاملة في مختلف القطاعات النظر بجدية الى الفرص الممكنة لها لإعادة هيكلة اوضاعها، وهي الدعوة التي وجدت صدى من البعض آنذاك، ولكن كثيرا من الشركات اعرضت عنها على أمل وجود بدائل للخروج من الأزمة، غير ان صعوبة إمكانية سداد الالتزامات وطول فترة البحث عن حلول قد يجعل هذه الشركات تنظر مرة اخرى لخيار الاندماج مع شركات اخرى في ذات القطاع او في قطاعات اخرى بعين الاعتبار وقد يجعلها تضطر اليه على الرغم من ان خيار الاندماج في الكويت خيار صعب تتجنب اللجوء اليه كثير من الشركات لأسباب مختلفة منها:

1ـ صعوبة قبول الملاك لهذه الفكرة كونها تسلبهم مزايا كثيرة فضلا عن مراعاة المكانة الاجتماعية.

2ـ كثير من الشركات العائلية لا تفصل بين الملكية والادارة، وبالتالي هناك صعوبة في دمجها.

3 ـ عدم ملاءمة التشريعات لإتمام عمليات الدمج وهو ما يتطلب اجراءات كثيرة ووقتا طويلا لإنجاز عمليات الاندماج.

وبالنظر الى الواقع المحلي نجد ان عمليات الاندماج بين الشركات الكويتية لاتزال محدودة للغاية إلا انها تمثل محاولة لتحريك المياه الراكدة، فمنها على سبيل المثال محاولة دمج ثلاثية تقوم بها مجموعة ايفا لشركات «الدولية للتمويل، كويت انفست، جيزان القابضة» وحتى وقتنا هذا لم تتم عملية الدمج فعليا لاستمرار عملية تقييم الأصول، كما توجد محاولة اخرى لدمج شركتي الأولى للاستثمار وبيت الاستثمار الخليجي وهي ايضا لم تتم فعليا رغم اتمام عمليات تقييم الأصول وفي انتظار الرأي النهائي لملاك الشركتين، وكذلك محاولة دمج بين شركتي منشآت العقارية وصكوك القابضة اللتين تملك فيهما مجموعة عارف للاستثمار نسبا كبيرة غير ان هذه العملية لم ترتق بعد لاعتبارها عملية اندماج حقيقية، وفيما عدا ذلك هناك عمليات دمج داخلية لقطاعات وادارات قامت وتقوم بها بعض الشركات ولكن لا يمكن اعتبارها دمجا حقيقيا، يساعد في زيادة القيمة الدفترية للكيان المستمر بعد الدمج او تقليل المصاريف الادارية وزيادة الايرادات وتحسين الربحية وهي من المميزات التي يحققها الاندماج.

الفرق بين الإفلاس والإعسار

الإفلاس Bankruptcy: هو حالة الشخص المدين (او المؤسسة المدينة) الذي يعجز عن القيام بالتزاماته تجاه دائنيه، فيمتنع عن الدفع، فيصار الى القاء الحجز الفوري على امواله ليوزع ثمنها من بعد على الدائنين، والافلاس حالة قانونية يتم اعلانها او شهرها بحكم قضائي، اما الافلاس في الاصطلاح الفقهي: فهو ان يكون الدين الذي على الشخص اكثر من ماله، سواء أكان غير ذي مال اصلا، ام كان له مال، الا انه اقل من دينه، قال ابن قدامة: وانما سمي من غلب دينه ماله مفلسا وان كان له مال، لان ماله مستحق الصرف في جهة دينه، فكأنه معدوم.

الاعسار Insolvency: هو عجز المدين عن تسديد ديونه في سياق استحقاقها بحيث يضطر آخر الامر الى وقف اعماله وتصفيتها، وربما يعجز المعسر عن تسديد ديونه مع وجود اصول غير قادر على تسييلها لسد الديون فيكون بحاجة الى الوقت.

شركة مروة العالمية العقارية ش.م.ك.م

إعلان تذكيري

لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية والغير عادية

يسر مجلس إدارة شركة مروة العالمية العقارية ش.م.ك.م دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية للشركة الذين تقرر عقدهما يوم الأحد الموافق 8 / 8 / 2010 في تمام الساعة 11:00 صباحاً بمقر وزارة التجارة والصناعة - الدور الأول قاعة الإجتماعات (أ) ، وذلك للنظر في جدولي الأعمال التاليين :

جدول أعمال الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2009

1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2009 والمصادقة عليه.
2- سماع تقرير مراقب هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2009 والمصادقة عليه.
3- سماع تقرير مراقب حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2009 والمصادقة عليه.
4- مناقشة الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2009 والمصادقة عليها وكذلك توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح على المساهمين عن عام 2009 .
5- تجديد الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة.
6- إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم المالية والقانونية عن السنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2009 .
7- تعيين أو إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2010 ، وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
8- تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2010 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية للسنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2009

أولاً : تعديل نص المادة (14) من النظام الأساسي للشركة على النحو التالي:

نص المادة قبل التعديل:
يتولى ادارة الشركة مجلس ادارة مؤلف من (7) أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة بالتصويت السري

نص المادة بعد التعديل:
يتولى ادارة الشركة مجلس ادارة مؤلف من (5) أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة بالتصويت السري

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين في استلام دعوة الحضور والتوكيل ، مراجعة السادة مكتب أنور القطامي وشركاه جرانت ثورنتون - بمبنى السوق الكبير - برج أ - الطابق التاسع ، خلال مواعيد العمل الرسمية للشركة إعتباراً من يوم الأحد الموافق 25 / 7 / 2010 ، للاستفسار يمكن الاتصال على هاتف 22443900/9.

والله ولي التوفيق ،،،

مجلس الإدارة

الملف الاقتصادي الأسبوعي: «بعد احتدام أزمة القروض وعجز الشركات عن السداد.. قطار الشركات إلى أين؟!»

اقتصاديون: قرار «الإفلاس» شر لابد منه وإعلانه.. «موت للشركة ووصمة عار»

رغم الاعتراف بالإفلاس قانونيا والقبول به واقعيا على المستوى العالمي، الا اننا نصطدم برفضه والهروب منه والحساسية المفرطة إزاءه محليا، فهناك أكثر من شركة المفروض إشهار إفلاسها وخروجها من السوق ترفض هذا المصير وتصر على الاستمرار رغم انتفاء شروط البقاء في السوق.

الأزمة العالمية الراهنة وصعوبة الإيفاء بتسديد الديون وشح السيولة وضعت الشركات المحلية أمام واقع صعب الإقرار به، ألا وهو الإفلاس حيث لا مفر لها من مصير بات محتوما و«شرا لابد منه» كما أقر بذلك معظم الاقتصاديين والخبراء لـ «الأنباء».

وأمام حقيقة الإفلاس التي يأبى الكويتيون الاعتراف بها خاصة والخليجيون عموما للجهل بحيثياتها القانونية من ناحية ورفضها للاعتقاد السائد بأن الافلاس بمثابة إعلان موت الشركة واندثارها والتشهير بسمعتها في السوق من ناحية أخرى.

يعترف أغلبية الاقتصاديين بضرورة إشهار الشركات «الخسرانة» إفلاسها لعدم قدرتها على الاستمرار، مشيرين الى أن الدخول في عمليات الإفلاس ليس بالأمر المدهش أو المستغرب أو المستهجن بل قد يكون حلا جيدا للمستثمرين وللاقتصاد الوطني إلا أنهم يرفضون هذا المصير على مستوى التطبيق.

وكان منطلق رفض أغلبية الكويتيين للإفلاس هو العرف الاجتماعي حيث لم تسجل أي حالة إفلاس للشركات المدرجة أو غيرها في سجلات المحكمة الكويتية حتى الآن مما جعل من الإفلاس سيناريو من السيناريوهات المطروحة فقط على صفحات الجرائد دون الجرأة على طرحه على سجلات الشركات أو وزارة التجارة أو المحاكم.

وأشار الاقتصاديون إلى أن بعضهم يخلط بين مفهومين حيث يفهم التصفية على أنها إفلاس لكن كلا المفهومين لهما أحكامهما وآلياتهما حيث عرف الافلاس بأنه الحالة القانونية التي يوجد فيها التاجر المتوقف عن دفع ديونه في موعد استحقاقها ويتم إشهاره بمقتضى حكم قضائي وقد حددت الفقرة الأولى من المادة 681 من قانون التجارة الكويتي شروط إشهار إفلاس الشركات بقولها: فيما عدا شركات المحاصة يجوز إشهار إفلاس أي شركة إذا اضطربت أعمالها المالية فتوقفت عن دفع ديونها.

وعلى ذلك لابد أن يتوافر في الشركات التي يجوز إشهار إفلاسها شرطان: توقف الشركة عن دفع ديونها بسبب اضطراب أعمالها المالية وثانيهما اكتساب الشركة للشخصية المعنوية المستقلة عن أشخاص الشركاء، ومفهوم هذا الشرط الأخير عدم جواز إشهار إفلاس شركة المحاصة وهي شركة لا تكتسب كما تقدم شخصية معنوية بسبب صفتها المستترة.

وتتأكد حالة الإفلاس على أرض الواقع بصدور حكم من المحكمة ضد الشركة.

أما التصفية فالمشرع الكويتي لم يفرد لها قانونا مستقلا عن قانون الشركات التجارية وإنما جاءت متواءمة مع مواد قانون الشركات التجارية الكويتي رقم 5 لسنة 1960 وتبعا للأحكام التنظيمية للشركات فتتم عند انقضاء الشركة وذلك بالقدر الذي لا تتعارض فيه هذه الأحكام مع شروط عقد الشركة أو نظامها، مع مراعاة أسباب الانقضاء الخاصة بكل نوع من أنواع الشركات، وتنقضي كل شركة بأحد أسباب الانقضاء المنصوص عليها في نظام الشركات وتدخل الشركة بمجرد انقضائها في دور التصفية وتحتفظ بالشخصية الاعتبارية بالقدر اللازم للتصفية الى أن تنتهي التصفية، ويقوم بالتصفية مصف واحد أو أكثر من الشركاء أو غيرهم وسواء تم تعيين المصفي من قبل الشركاء كما في (التصفية الاختيارية) أو من الجهة القضائية (ديوان المظالم) يجب أن يتضمن قرار تعيين المصفين سلطاتهم ومكافآتهم وعلى المصفين القيام بجميع الأعمال التي تقتضيها التصفية.

فالتصفية الاختيارية معناها إنهاء عمليات الشركة وحصر موجوداتها واستيفاء حقوقها وسداد ديونها تمهيدا لوضع الأموال الصافية بين ايدي الشركاء لاقتسامها وتوزيعها.

الفرق بين التصفية والإفلاس

الشركة غير القادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير وذلك بسبب تجاوز خسائرها رأس المال وفقدان الضمان الكافي للدائنين تعتبر مفلسة وتطبق عليها أحكام الإفلاس من قبل ديوان المظالم بمعنى ان تكون الشركة متى استغرقت ديونها جميع أموالها فعجزت عن تأدية هذه الديون مفلسة إلا انه يمكن للشركاء تفاديا للحكم بإفلاس الشركة إبرام صلح أو تسوية مع الدائنين والحصول على موافقة الدائنين على التنازل عن جزء من ديونهم او جدولة ديونهم لحمايتهم من الإفلاس، ويشترط لقبول قرار الشركاء بتصفية الشركة ان تكون الشركة قادرة على الوفاء بكافة ديونها أو عليها أن تقدم مركزا ماليا معتمدا من محاسب قانوني مرخص له يثبت قدرتها على الوفاء بديونها في تاريخ الحل والتصفية حتى يتم التصديق على القرار المذكور.

استبيان «الأنباء»: 70٪ يرون أن التدخل الحكومي لعلاج أزمة الشركات «انفعالي» ويفتقد المنهجية

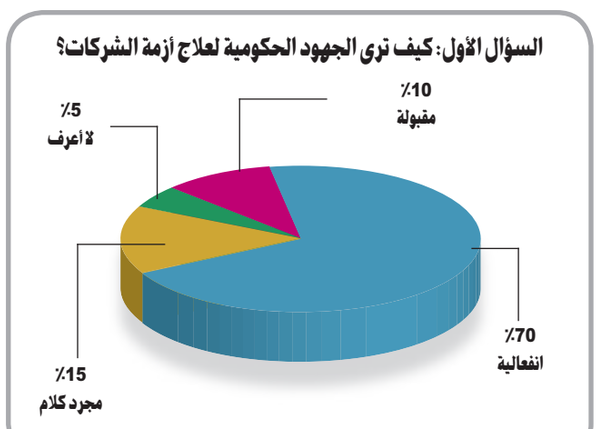

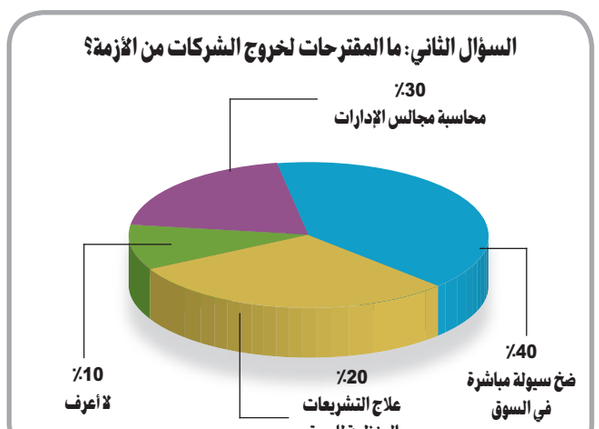

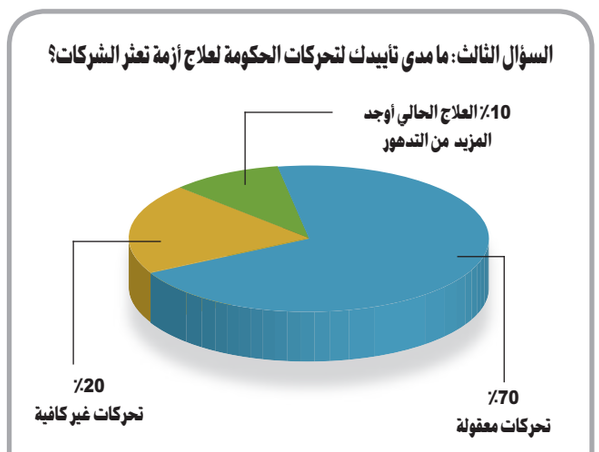

أجمعت آراء 100 شخصية من المستثمرين والاقتصاديين والمتداولين في استبيان أجرته «الأنباء» حول الجهود الحكومية لعلاج أزمة الشركات ومقترحات الخروج من الأزمة ومدى تأييدهم ـ من عدمه ـ للجهود الحكومية في علاج تعثر الشركات، على أن تلك الجهود جاءت متأخرة أو قاصرة أو غير مناسبة للأوضاع الاقتصادية الراهنة.

ففي السؤال الأول: كيف ترى الجهود الحكومية لعلاج أزمة الشركات؟ أجمعت 70٪ من الآراء على أن تلك الجهود «انفعالية»، حيث تفتقد منهجية «شاملة» و«شفافة» تجاه المستثمرين والمتداولين والاقتصاديين، ورأى 15٪ من المستجوبين أن تلك الجهود «مجرد كلام» لم يلامس أرض الواقع، فيما رأت 10٪ من العينة أنها مقبولة، ولم تبد 5٪ من العينة رأيها في تلك الجهود بقولها «لا أعرف».

وفي السؤال الثاني حول مقترحات الخروج من الأزمة، أشار 40٪ من المتداولين إلى أن ضخ سيولة مباشرة في السوق هو الحل الأمثل للخروج من الوضع الراهن من خلال وضع دراسات متخصصة تشارك فيها شركات محلية وعالمية، فيما عبر 30٪ من المستجوبين عن ضرورة محاسبة الشركات كحل ضروري ومهم للخروج من الأزمة الراهنة وحتى لا تتم مكافأة المتسببين في الأزمة على حساب صغار المساهمين.

وجاءت التشريعات الاقتصادية المنظمة للأداء الاقتصادي كحل وحيد وضروري للخروج من الأزمة الراهنة في رأي 20٪ من المستجوبين كاحدى الوسائل الضرورية لوضع حلول «فعالة» مركزين على قوانين هيئة أسواق المال وإجراء تعديلات جذرية على قانون تعزيز الاستقرار المالي لدخول الشركات المتعثرة تحت مظلته، وكذلك الإسراع بصدور قانون الشركات التجارية الجديد.

وفي السؤال الثالث حول مدى تأييد تحركات الحكومة لعلاج تعثر الشركات، أوضح 70٪ تأييدهم للتدخل الحكومي لعلاج الأزمة واضعين شروطا محددة لنوعية التدخل بالتأكيد على ضرورية شمولية تلك الحلول وألا تكون قاصرة على قطاع اقتصادي دون الآخر، وعبر 20٪ عن رفضهم للتحركات الحكومية لعلاج تعثر الشركات ودعمها للشركات ذات الأداء التشغيلي منها، فيما أوضح 10٪ من المستجوبين أن العلاج الحكومي أوجد مزيدا من التدهور في أداء تلك الشركات على المدى البعيد.

..ومسؤول في «التجارة» ينفي وجود حالات إفلاس

نفى مصدر مسؤول في وزارة التجارة والصناعة لـ «الأنباء» وجود اي حالات افلاس للشركات المسجلة لدى الوزارة، مشيرا الى ان قرار اسقاط اسم اي شركة من سجلات الوزارة لا يكون إلا من خلال حكم صادر من قبل المحكمة وذلك في حال تورط الشركة في حالات تزوير او تلاعب او اي مخالفات من هذا النوع. وعن صمت «التجارة» طوال الفترة الماضية وتحركها تجاه تنظيف البورصة من الشركات المخالفة «فجأة» ذكر المسؤول ان الوزارة اعدت تقارير بشأن الشركات المخالفة، قبل ان يتسلم الوزير احمد الهارون حقيبة «التجارة» مستشهدا بالتقرير الذي اعده قطاع الشركات والتراخيص التجارية بالوزارة عن انجازات هذا القطاع خلال الفترة 2009ـ2010 حيث ورد فيه اسماء واعداد الشركات المخالفة التي لم تقدم بياناتها المالية للوزارة.

وأوضح أن بعض الشركات المخالفة كانت تبرر موقفها للوزارة من تأخير بياناتها المالية بأن تلك البيانات ارسلت للبورصة أو لدى بنك الكويت المركزي.

واشار الى ان الوزارة لم تنظر الى هذه المبررات والمماطلات وقد وضعت حدودا لذلك وطبقت القانون على هذه الشركات المخالفة ووجهت كتبا رسمية لمجموعة من الشركات المتأخرة في تقديم ميزانياتها للوزارة.

وقال إن التجارة استخدمت المادة 178 من قانون الشركات التجارية والتي تمنحها الأحقية في تحديد موعد الجمعيات العمومية للشركات المخالفة في تقديم ميزانياتها للوزارة بغض النظر عن حضور او عدم حضور مجالس ادارات هذه الشركات المخالفة، لافتا الى ان الهدف من ذلك ان يتلو مندوب الوزارة التقارير التي تتضمن مخالفات هذه الشركات.

ولفت الى ان بنك الكويت المركزي افرج عن ميزانيات 4 شركات وان الوزارة اعطت هذه الشركات مواعيد لعقد عمومياتها.

واستطرد قائلا: «التجارة» اعطت الـ 4 شركات مواعيد لعقد عموميات عادية وبذلك ينتفي دور تطبيق المادة 178 وانه طالما التزمت هذه الشركات فإن الوزارة تتلو تقريرها خلال هذه العمومية.

وزاد قائلا: «التجارة» تريد العنب لا الناطور، وليس هناك داع لعقد عموميات اضطرارية لتطبيق المادة 178 من قانون الشركات فالوزارة تحترم الشركات الملتزمة.

ونفى ايضا المسؤول تقاعس الوزارة خلال الفترة الماضية تجاه الشركات المخالفة مؤكدا في الوقت ذاته ان الوزارة ارسلت كتبا للشركات المخالفة منذ بداية العام الحالي ولكن التشديد على الشركات من قبل الوزارة لم يتم إلا في شهر مايو الماضي.

من جانب آخر، ذكر مصدر لـ «الأنباء» انه وفي حال تحقيق اي شركة لخسائر تتجاوز ثلاثة ارباع رأسمالها يجب على مجلس الإدارة ان يعقد جمعية عامة غير عادية لتقرر ما اذا كانت الحالة تستوجب حل الشركة قبل الأجل أو تخفيض رأس المال او اتخاذ غير ذلك من التدابير المناسبة.

واضاف انه اذا اهمل مجلس الادارة في عقد الجمعية العامة غير العادية او لم يتم انعقاد هذه الهيئة لعدم توافر النصاب القانوني او رفضت الهيئة حل الشركة جاز لكل مساهم ان يلجأ إلى القضاء لحل الشركة.

معايير تصنيف الشركات المتعثرة

الشركات المتعثرة: الشركات التي تبلغ خسائرها التراكمية 50٪ أو أكثر من رأس المال المدفوع، الشركات التي حققت خسائر لمدة 3 سنوات متتالية وزاد مجموع خسائرها عن 25٪ من رأس المال المدفوع، الشركات غير العاملة أو المتوقفة جزئيا عن العمل (لأسباب لا تتعلق بإعادة التقييم) لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر دون إبداء الأسباب لذلك، الشركات التي تم إعادة هيكلة رأسمالها بالتخفيض، مع بقاء نسبة من الخسائر المتراكمة تزيد على 20٪ من رأس المال الجديد، الشركات التي لم تعقد جمعيات عمومية لمدة تزيد على سنتين.

الشركات السائرة نحو التعثر: الشركات التي تحقق خسائر للمرة الأولى وتزيد نسبة هذه الخسائر على 10٪ من رأسمالها أو لسنتين متتاليتين وبنسبة تزيد على 15٪ من رأسمالها، الشركات التي تمت اعادة هيكلة رأسمالها (بما يضمن التخلص من الخسائر المتراكمة) أو ألا تزيد هذه الخسائر على نسبة 20٪ من رأسمالها الجديد، الشركات التي تحقق خسائر تشغيلية لمدة ثلاث سنوات متتالية، وجود قرائن على ضعف الإدارة وعدم قدرتها على التفاعل مع المتغيرات الاقتصادية المختلفة أو وجود حادث طارئ يؤثر بشكل جوهري على سلامة المركز المالي للشركة.

الشركة الأهلية القابضة
AL-AHLIA HOLDING CO.

الشركة الأهلية القابضة

إعلان للسادة المساهمين بالشركة الأهلية القابضة ش.م.ك (قابضة)

دعوة لحضور الجمعية العامة العادية السنوية وغير العادية

نتشرف بدعوتكم لحضور الجمعية العامة العادية السنوية وغير العادية والمقرر عقدها يوم الأحد الموافق 15 أغسطس 2010 في تمام الساعة العاشرة والنصف (10:30) صباحاً في مجمع الوزارات - مقر وزارة التجارة والصناعة بلوك 2 - الدور الأول - قاعة (ب)، وذلك لمناقشة جدولي الأعمال الآتي :-

جدول أعمال الجمعية العمومية العادية السنوية

1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة للسنة المنتهية في 2009/12/31 والموافقة عليه .
2- سماع تقرير مراقبي الحسابات للسنة المنتهية كما في 2009/12/31 والموافقة عليه .
3- مناقشة الحسابات الختامية للسنة المالية كما في 2009/12/31 والموافقة عليها .
4- الموافقة على طرح سندات بحد أقصى 50 مليون دينار كويتي أو ما يعادلها من عملات أو أدوات مالية أخرى، وتفويض مجلس الإدارة بإعداد الضوابط والإجراءات والشروط اللازمة لتنفيذ ذلك.
5- الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة .
6- إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم الإدارية والقانونية عن السنة المنتهية في 2009/12/31.
7- الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بشراء أسهم خزينة في حدود النسبة التي يسمح بها القانون لمدة ثمانية عشر شهراً من تاريخه.
8- تعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية 2010 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية

1- مناقشة وضع الشركة وذلك بإطفاء الخسائر المرحلة كالتالي:
- احتياطي اجباري بمبلغ 16,513,832 د.ك
- احتياطي اختياري بمبلغ 16,469,832 د.ك
- علاوة اصدار بمبلغ 27,734,335 د.ك

يرجى من السادة المساهمين الكرام مراجعة السادة/ الشركة الكويتية للمقاصة للحصول على بطاقة حضور الجمعية العامة العادية السنوية وغير العادية مصطحبين معهم مستندات ملكية الأسهم أو استمارة توكيل في موعد أقصاه 2010/08/12.

الشركة الكويتية للمقاصة
منطقة شرق - شارع الخليج العربي - الدور الخامس - بجانب المستشفى الأميري
هاتف رقم: 22465696

في حال عدم اكتمال النصاب، سوف يتم تأجيل اجتماع الجمعية العمومية العادية السنوية وغير العادية للشركة لمدة أسبوعين من تاريخ الاجتماع.

الشركة الأهلية القابضة - شارع فهد السالم - برج الوطنية - الدور الرابع - ت: 22244300 فاكس: 22446536
ص.ب: 22816 الصفاة - الرمز البريدي: 13089 الكويت

NBK CAPITAL

صندوق الوطني للأسهم الكويتية

تاريخ التقييم	22 يوليو 2010
القيمة الصافية للسهم	KWD 0.58247
أداء الصندوق (منذ بداية السنة)	18.01%
أداء مؤشر MSCI الكويت (منذ بداية السنة)	16.68%

nbkcapital.com

أول صندوق يستثمر في القطاع المصرفي

صندوق مصارف Masaref FUND

كما في 29 يوليو 2010

القيمة الصافية للوحدة	تاريخ بدء النشاط
0.839 د.ك	12 فبراير 2007
العائد منذ التأسيس	العائد منذ بداية السنة
-16.10%	14.67%

إسكان ISKAN شركة تمويل الإسكان

تقبل طلبات الإشتراك يومياً - للإستفسار: 22261411